

Distr.
GENERAL

A/54/358
15 September 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ١٠٤ من جدول الأعمال

العولمة والاعتماد المتبادل

دور الأمم المتحدة في دعم التنمية
في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	أولا - مقدمة ١ - ٤
٢	ثانيا - تحديات العولمة والاعتماد المتبادل ٥ - ١١
٤	ثالثا - اتساق السياسات ١٢ - ٣٥
٤	ألف - التجارة والمالية ١٢ - ١٩
٧	باء - السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ٢٠ - ٢٢
٨	جيم - تشعبات العولمة الأخرى ٢٣ - ٣٥
١٠	رابعا - تشجيع الوصول إلى تفاهم عالمي ٣٦ - ٤٦
١٣	خامسا - دور الأمم المتحدة ٤٧ - ٨٢
١٤	ألف - قواعد اللعبة وبناء القدرات المؤسسية ٤٩ - ٦٦
١٨	باء - الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية ٦٧ - ٨٢
٢٣	سادسا - الخلاصة ٨٣

أولا - مقدمة

١ - بعد يومين من الحوار الرفيع المستوى أجرته الجمعية العامة في ١٧ و ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ بشأن الأثر الاجتماعي والاقتصادي المترتب على العولمة والاعتماد المتبادل وما ينطويان عليه من آثار في مجال السياسات، قررت الجمعية العامة في قرارها ١٦٩/٥٣ المتعلق بدور الأمم المتحدة في دعم التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل، أن تدرج في جدول أعمال دورتها الرابعة والخمسين بندا عنوانه "العولمة والاعتماد المتبادل". ويقدم هذا التقرير استجابة لطلب الجمعية العامة الوارد في ذلك القرار. وجرى إعداد التقرير بالتعاون مع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبالتشاور مع المنظمات ذات الصلة، ولا سيما البنك الدولي، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ومنظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة.

٢ - والعولمة موضع اهتمام منظومة الأمم المتحدة والكيانات التابعة لها منذ مدة طويلة، ليس من المنظور التحليلي فحسب وإنما من المنظورين القياسي والتشغيلي أيضا. ولا يقصد من التقرير الحالي تحليل طبيعة العولمة أو دينامياتها أو مظاهرها بحد ذاتها، ولا وصف العمل الذي تقوم به كل منظمة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة في المجالات ذات الصلة. وإنما يهدف بالأحرى إلى إيضاح الطرائق التي تؤثر بها ظاهرة العولمة المعقدة على التنمية وآثار هذا التفاعل على تعزيز دور الأمم المتحدة الإنمائي.

٣ - ويركز التقرير بشكل رئيسي على مسائل التمويل والتجارة الأساسية الواردة في القرار ١٦٩/٥٣، ويهدف أيضا إلى تبيان تشعبات عمليات العولمة في ميادين أخرى وإلى استكشاف طرائق لتعزيز اتساق استجابة منظومة الأمم المتحدة لهذه التحديات المترابطة. وتهدف الوثيقة إلى تبيان دور منظومة الأمم المتحدة وتعزيزه في تصميم الاستجابة لتحديات العولمة وتنفيذها، على الصعيدين الوطني والدولي. ويكمل هذا التحليل العالمي استعراض للاتجاهات على الصعيد القطري، استنادا إلى الإجابات على استبيان وردت من عدد من المنسقين المقيمين.

٤ - والغرض من التوصيات الواردة في التقرير ليس تعزيز القدرة الإنمائية لمنظومة الأمم المتحدة والارتقاء بها استجابة لتغيرات البيئة العالمية فحسب، بل أيضا تبيان المسائل التي يمكن أن تتمحور حولها مداولات حكومية دولية أخرى في الأمم المتحدة بشأن العولمة وأثرها.

ثانيا - تحديات العولمة والاعتماد المتبادل

٥ - إن تبيان طبيعة العولمة ومضمونها، ولا سيما من المنظور الإنمائي، لا بد منه لوضع سياسة استجابة فعالة لتحدياتها: ويمكن النظر إلى العولمة بأساليب مختلفة، بعضها يركز على ازدياد سهولة انتقال عوامل

الإنتاج والسلع والخدمات عبر الحدود والسوق العالمية الحقيقية الناجمة عن ذلك، وبعضها الآخر يركز بشكل رئيسي على نتائج التقدم الهائل في تكنولوجيا المعلومات والقدرات المستقبلية المصاحبة لهذا التقدم، في حين يستمر البعض الآخر في رؤية العولمة من منظورين رئيسيين: المنظور المجتمعي والمنظور الثقافي.

٦ - وتعكس جميع هذه الأساليب بعض نواحي العولمة. ولكن من المنظور الإنمائي، فإن التغيير الكمي الذي أحدثته العولمة ليس الطابع الدولي للإنتاج بحد ذاته، ولا الثورة في ميدان الاتصالات السلكية واللاسلكية، ولا ظهور مجتمع "لا مدني"، وما إلى ذلك، بل إن تأثير جميع هذه العمليات وآثارها التراكمية على وضع السياسات وتنفيذها، على الصعيدين الوطني والدولي، هو الذي يشكل التحديان الرئيسيان للعولمة فيما يخص أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية. وبما أن قوى العولمة تؤثر على جميع نواحي حياة الشعوب، يجب أن تكون سياسة الاستجابة للعولمة شاملة متسقة. وعند وضع السياسات الوطنية والدولية التي تمس النواحي التجارية والمالية والاجتماعية والبيئية، يجب أخذ ترابط هذه المسائل والتأثير التراكمي للعولمة بالاعتبار. وبالتالي، فإن تحقيق الاتساق في وضع السياسات هو في طليعة التحديات التي تفرضها العولمة. ونظرا لصفاتها الجامعة ولطابعها الديمقراطي ولولايتها الواسعة، تتمتع الأمم المتحدة بميزة مقارنة واضحة لتعزيز هذا الاتساق على الصعيدين الوطني والدولي.

٧ - فضلا عن ذلك، فإن الأمم المتحدة، وهي منظمة تضم دولا أعضاء ذات سيادة، تجد نفسها بحكم الضرورة تقوم أكثر فأكثر بدور تعزيز ووضع وتنفيذ سياسة الاستجابة يجب أن تتخطى نطاق الإجراءات الوطنية لتكون فعالة. وبالفعل، فإن العولمة تجنح إلى تفتيت إحدى العلامات الرئيسية للسلطة الوطنية، ألا وهي التحكم الكامل والحصري بالعملة الوطنية وبأسواق المالية ذات الصلة. وقد عقد الدوران العالمي للعمليات عملية الإدارة الوطنية لموارد المال وأسعار الصرف ومعدلات الفوائد. وبصورة عامة، يتمتع الرأسمال العالمي بقوة أجبرت الحكومات على الاستجابة للأسواق أحيانا باعتماد سياسات تقييدية شديدة، غالبا ما تكون عواقبها موجهة بالنسبة لشرائح السكان سريع التغير. وتستطيع الوكالات المعنية بتحديد درجة الملاءة، والتي تقيم الجدارة الائتمانية للعديد من البلدان، أن تؤثر أيضا تأثيرا شديدا على سياسات الاقتصاد الكلي. ولهذا يجب أن تستجيب السياسات الاقتصادية الوطنية للأسواق العالمية، ولأن المقدرة التي تتمتع بها قوى هذه الأسواق عظيمة، فإن الاستجابة المنسقة والشاملة وحدها تستطيع أن تؤثر بالشكل المرغوب فيه على سلوك السوق.

٨ - وتزداد قابلية تعرض جميع الدول لتآكل قدرتها على التصرف بشكل حاسم وفعال، إذ أن العديد من العمليات عبر الوطنية تتعدى على السيادة الوطنية. وبالإضافة إلى السياسات التجارية والمالية وغيرها من سياسات الاقتصاد الكلي، تجدر الإشارة إلى التدهور البيئي العالمي، وازدياد تدفقات اللاجئين والمهاجرين بشكف كثيف، والأوبئة كمتلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب (الإيدز). ومع أن هذه المسائل متنوعة، فإن القاسم المشترك بينها هو استحالة حل أي منها باللجوء فقط إلى السياسات المحلية. وليس بوسع الدول أفراديا سوى التحكم بالأعراض، إذ أن بلوغ السبب يتطلب عملا دوليا منسقا. ولذلك، شجعت العولمة ازدياد تعددية الأطراف في بعض الميادين، ومثال ذلك الاستجابة إلى الأزمات المالية، بينما أحجمت عن ذلك في

ميادين أخرى. وحتى أن الكثير من الاستجابات المتعددة الأطراف بقيت محددة في زمن معين ومحصورة بوضع معين.

٩ - ولم يقابل عولمة الإنتاج من قبل الشركات عبر الوطنية، وعولمة المالية الدولية، وعولمة المعلومات، وتحركات السكان على نطاق واسع، والازدياد الكبير في التدفقات الثقافية، إعادة تشكيل موازية للمؤسسات وللآليات التنظيمية. ويعيش العالم في أزمة لأن الترتيبات المؤسساتية للتوجيه الاقتصادي لم تلحق بركب العولمة القائمة على واقع من النمو والاعتماد المتبادل. ويشكل هذا القصور المؤسساتي أو التوجيهي ثاني تحد من حيث الجسامة تفرضه العولمة.

١٠ - وتزداد حاجة الدول إلى تنسيق الإجراءات الرسمية الفعالة لمواجهة احتياجات الاقتصاد، و، كما هي الحال بالنسبة للتجارة، إلى نظام مفتوح قائم على قواعد محددة، تشرف عليه أو تطبقه هيئات كمنظمة التجارة العالمية. وهذه الإجراءات المشتركة لا تضعف الدول بالضرورة بل تقويها، إذ أنها تثبت المحيط الاقتصادي الخارجي وتفتح أمامها بالتالي مجالات أوسع لبلوغ أهدافها الوطنية.

١١ - وبدون هذه الإجراءات المشتركة، وبدون قدرات مؤسساتية معززة لإدارة العولمة، قد يواجه العالم ردة فعل ضدها. وسوف تؤدي العولمة بمعزل عن تعددية الأطراف صلبة وفعالة لا محالة إلى نشوب أزمة، لأن الأسواق بحكم طبيعتها ليست مستقرة ولا منصفة. وحيثما توجد نظم وافقت عليها أطراف متعددة، كما هي الحال بالنسبة للتجارة، فإن الأزمات عندما تنشب تكون أصغر شأنًا وأضيق نطاقًا وأكثر ليونة. وتدعو الحاجة إلى إيجاد تعددية للأطراف ذات فعالية وصلابة مماثلتين في ميادين المالية والبيئة والتنمية الاجتماعية. وتستطيع الأمم المتحدة أن تقوم بدور رئيسي في تحديد إطار نظام أقوى للتعاون المتعدد الأطراف.

ثالثا - اتساق السياسات

ألف - التجارة والمالية

١٢ - خلال السنوات الأخيرة، أقام العديد من البلدان النامية استراتيجياته الإنمائية على الاندماج المتزايد في النظم المالية والتجارية العالمية من خلال تحرير اقتصاداته. وقد شمل ذلك فتح الأسواق الداخلية للمنتجين الأجانب، وتطوير أسواق مالية محلية أكثر انفتاحا، والحد من دور الحكومة في توفير السلع والخدمات، وتخصيص الموارد المالية. وقد نتج عن ذلك زيادة في نصيب التجارة الخارجية من الدخل القومي، وزيادة في تدفق الرأسمال الأجنبي والتنوع الدولي لحوافظ أصحاب الثروات الداخليين.

١٣ - ومع أن تغيرات السياسة العامة أوجدت بعض النمو الاقتصادي خلال السنوات الأخيرة، فإن زيادة الاعتماد المتبادل العالمي الناجم عن هذه الاتجاهات يطرح مشاكل تتعلق باتساق عملية وضع السياسة

الاقتصادية العالمية وتكاملها وتنسيقها. وتشمل هذه المشاكل تلك المشاكل الناجمة عن التفاعلات بين سياسات قطرية مختلفة فضلا عن اختلاف ولايات واختصاصات المؤسسات الدولية. فقدرة البلدان النامية، على سبيل المثال، على تحقيق نموها المحتمل وسد الفجوة الموجودة في نصيب الفرد من الدخل مقارنة مع العالم متقدم النمو والإبقاء على استقرار الاقتصاد الكلي، تتحدد إلى حد كبير بسياسات الاقتصاد الكلي التي تتبعها البلدان الصناعية الكبرى. وبصورة مماثلة، فإن مقدار واستقرار تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي وغيره من أشكال التمويل الخارجي، مثل القروض المصرفية والاستثمار في الحوافز المالية، يتوقفان، في جملة أمور، على التوقعات المحتملة للنشاط الاقتصادي والتجارة الدولية، وعلى الظروف السائدة في أسواق العملات وأسواق الأصول المالية الأخرى. ومع ذلك، فإن الجهود المبذولة لزيادة اتساق وتكامل وتنسيق السياسات في هذه المجالات المتباينة من ناحية والمتراكبة من ناحية ثانية، ليس فيما بين مختلف البلدان فحسب بل عادة فيما بين مختلف الوزارات أو الوكالات لبلد ما، تظل متباعدة وعديمة الفاعلية على الأغلب. وعلاوة على ذلك، يجب أن تعتمد هذه الجهود أيضا على مجموعة من المؤسسات الدولية، التي لم يوضع تقسيم ولاياتها واختصاصاتها بصورة جيدة تمكنها من النظر على نحو مناسب في الروابط الحيوية الموجودة بين مختلف القضايا واستجابة السياسات في مجالات مختلفة.

١٤ - ونتيجة تزايد الاعتماد المتبادل بين البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية أصبحت التجارة والمالية مجالين أساسيين يمكن لإحداث سياسات متسقة ومتكاملة فيهما أن يساعد على تحقيق أقصى قدر من الفوائد من النمو والتنمية على الصعيد العالمي. وفي هذين المجالين يمكن تحديد أهداف للسياسات تخدم مصالح البلدان متقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء. فمن المعترف به منذ وقت طويل مثلا أن استقرار أسعار الصرف وتوسع الدخل والعمالة باطراد يمثلان شرطين لازمين للحفاظ على نظام أكثر انفتاحا للتجارة الدولية وتطويره.

١٥ - إن النمو المطرد والمستديم في التجارة العالمية أمر أساسي لتمكين البلدان التي تواجه مصاعب متعلقة بالمدفوعات الخارجية من القيام بعملية تكيف إيجابية في سياق توسع اقتصادي داخلي ونمو في الدخل المحلي بدلا من انكماشهما. ومع ذلك، فإن تعطل الأسواق المالية الدولية بصورة متزايدة على نحو مدمر وشامل، المقترن بتحرير المعاملات المالية ورفع القيود عنها تترتب عليه آثار مزعزعة لاستقرار النظام التجاري العالمي ليس فحسب من خلال التسبب في عدم استقرار أسعار الصرف وتغيرات جذرية متكررة بشكل متزايد في المنافسة الدولية بل أيضا من خلال تشجيع قوى مضادة للتضخم تأخذ بها عمليات التكيف مع الأزمات شكل انكماش اقتصادي وتخفيضات في الواردات بدلا من توسيع الصادرات. وقد كان هذا التكيف سمة ملحوظة بصورة خاصة للكيفية التي استجابت بها منطقة شرق آسيا للأزمة المالية التي بدأت عام ١٩٩٧.

١٦ - ولا تؤثر التقلبات في النشاط الاقتصادي المرتبطة بهذه الأزمات المالية المتكررة تأثيرا سلبيا في التوقعات الطويلة الأجل في البلدان النامية فحسب (من خلال وقعها على المتغيرات من قبيل الاستثمار) بل يمكن أيضا أن يكون لها أثر شديد في مستويات العيش المباشرة في بلدان ليس الكثير من سكانها

بمنأى عن هامش الحاجة إلى الإعالة. وعلاوة على ذلك، فإن بلدان نامية عديدة معرضة بخاصة إلى تغيرات ليست في صالحها تحدث في الظروف الاقتصادية الخارجية بسبب صغر حجم اقتصاداتها وتخصصها في عدد محدود من المنتجات الموجهة للتصدير (السلع الأساسية الأولية عادة) وقيود ناجمة عن موقعها الجغرافي وعدم إمكان وصولها بشكل جيد إلى المرافق المادية اللازمة للتجارة الدولية.

١٧ - وقد ركزت السياسات المصممة لمنع حدوث أزمات مالية وتدبيرها على نحو أفضل حتى الآن على مجالات خاصة مثل زيادة الشفافية وتعزيز الأنظمة المالية وإيجاد مرافق مالية مخططة بصورة أفضل لدعم البلدان التي تشهد تدفقات كبيرة للرأسمال منها وحالات انهيار العملات، وللمحد من مشاكل الضرر المعنوي في مجالي الإقراض والاستثمار الدوليين. لكن لم تبذل مع ذلك حتى الآن إلا جهود يسيرة لمعالجة المشاكل الناجمة عن عمل الأسواق المالية الدولية وعمليات النقل الدولية لتغيرات الاقتصاد الكلي التي تساهم في حدوث أزمات مالية وتكثيفها حينما تقع.

١٨ - ولا تنشأ الأزمات المالية دائماً من داخل البلدان النامية. فقد ارتبطت في الحقيقة الأزمات الأخيرة بصورة نمطية بالتحويلات الكبرى في مؤشر الاقتصاد الكلي الذي لا صلة له بالبلدان التي ظهرت فيها هذه الأزمات أول ما ظهرت. ومع ذلك لا يشمل نطاق إشراف صندوق النقد الدولي والطرق التي يتبعها سبلا للرد على الاندفاعات الأحادية الاتجاه والتعامل معها المرتبطة بالتغيرات في سياسات النقد وأسعار الصرف التي تنتهجها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي القادرة على القيام بتأثير شديد في المنافسة الدولية وتحركات الرأسمال. وفي الوقت الراهن يفتقر الاستعراض الذي يجريه الأنداد تحت إشراف صندوق النقد الدولي إلى الآليات التي توفر للبلدان المعرضة لهذه الاندفاعات أي شكل من أشكال الانتصاف.

١٩ - وجرى الاعتراف بالصلة التي تربط السياسات المالية الخارجية والتجارة الدولية في عدة مواد من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة والاتفاق العام المتعلق بالتجارة في الخدمات. فثمة على سبيل المثال ما ينص في الاتفاقين على السواء على إجراءات تجارية كرد على مشاكل ميزان المدفوعات، وتحدد المواد ذات الصلة الإجراءات المتعلقة بتقييم مبررات هذه القيود ودور صندوق النقد الدولي في هذه العملية. ولا ينص الاتفاقان مع ذلك على سبل معالجة التفاعلات المتبادلة السلبية فيما بين المشاكل التجارية والمالية. فعدم تساوي أسعار الصرف مثلاً، الذي قد ينجم عن عدم الاستقرار في أسواق العملات، يمكن أن يكون مصدراً للتوتر في العلاقات التجارية. وبالفعل فخلال فترات قصيرة نسبياً تتغير أسعار الصرف الحقيقية للبلدان مراراً بمقادير تكون كبيرة من حيث النسب المئوية بالمقارنة مع مستويات تعريفاتها الوسيطة، وقد تستمر التغيرات الناجمة عن ذلك لبعض الوقت، ولو بعيداً عن مستويات التوازن لأسعار الصرف لديها. ولذلك فإن الأثر الاقتصادي لتحركات أسعار الصرف يمكن أن يتجاوز بكثير أثر التغيرات في التعريفات المتفق عليها من أطراف متعددة. ومع ذلك، ليس في اتفاقات منظمة التجارة العالمية ما ينص على استجابات للآثار التشويهية الناجمة عن عدم تساوي أسعار الصرف.

باء - السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

٢٠ - كانت التفاعلات بين مجالات التجارة والمالية والاقتصادات الكلية تؤخذ في الحسبان عادة من حيث الاتساق والتكامل والتنسيق لدى وضع السياسات على الصعيد العالمي، لكن مواضيع مختلفة أخرى أصبحت تحظى بأهمية متزايدة في هذا الصدد فضلا عن أن اندماجا اقتصاديا أوسع وأعمق يوسع مجال المواضيع التي يتعين على أطر القواعد المنظمة للعلاقات الاقتصادية الدولية مواجهتها. وتشمل هذه المواضيع، على سبيل المثال، التفاعلات بين السياسات في مجال الاقتصادات الكلية والمالية إزاء السياسات الموجهة نحو أهداف اجتماعية من قبيل إيجاد العمل والقضاء على الفقر، والسياسات المتعلقة بخفض الديون والتدفقات التساهلية إزاء التجارة (وتشمل المسألة الأخيرة المدى الذي تزيد به النزعة الحمائية التي تتبعها البلدان الصناعية احتمال حدوث مشاكل الديون للبلدان النامية أو تفاقمها)؛ والسياسات المتعلقة بتحرير التجارة إزاء الدعم المالي اللازم لتنفيذها بنجاح. وفي هذه المجالات يتطلب زيادة الاتساق والتكامل والتنسيق في وضع السياسات على الصعيد العالمي الإقرار بالروابط ذات الصلة و، في بعض الحالات، وجود ترتيبات مؤسسية مقومة لتيسر هذا الإقرار والأعمال المتعلقة بالسياسات التي تعتبرها ضرورية.

٢١ - وينبغي أن تعكس الخطوات المتخذة لزيادة الاتساق والتكامل والتنسيق توافقا واسعا في الآراء. إذ ينبغي، على سبيل المثال، اجتناب الشرطية المتبادلة بين المتطلبات التي يتاح على أساسها التمويل من قبل المؤسسات المالية الدولية وقواعد الأنظمة الداخلة في نطاق مؤسسات أو اتفاقات أخرى (تتعلق مثلا بتحرير التجارة الدولية أو الاستثمار). ولا ينبغي أن تتجاوز التزامات البلدان النامية ما اعتمدته منظمة التجارة العالمية. ولا يمكن أن تعد هذه الشرطية المتبادلة بمثابة تدخل في السيادة الوطنية فحسب بل يمكن أيضا أن تفضي إلى اشتراطات متعلقة بالسياسات قد لا تلبي بالضرورة الاحتياجات في حالة خاصة. ولذلك لو أقيمت الترتيبات التي تمكن من زيادة الاتساق والتكامل والتنسيق في وضع السياسات على الصعيد العالمي على توافق الآراء، فيمكنها اجتناب انقسامات وصراعات لا داعي لها، وتعزز في الوقت ذاته أشكالاً مثمرة من التعاون الاقتصادي الدولي.

٢٢ - وعقب تجربة الثمانينات، ثمة الآن اعتراف واسع بأن تكاليف الإصلاحات الهيكلية وسياسات التكيف لا ينبغي أن يتحملها الفقراء؛ بل على العكس فإن الحاجة إلى صون النفقات الاجتماعية في أوقات تخفيضات الميزانية أصبحت أمراً مقبولا بصورة عامة. ولكن من غير المفهوم بنفس القدر المدى الذي تحرف فيه السياسات التي تتبعها البلدان الصناعية غالبا فيما يتعلق بالإعانات الزراعية مثلا المخصصات من الموارد وإضعاف قدرة البلدان الفقيرة على إيجاد الموارد للحد من الفقر وحماية المجتمع. وبصورة مماثلة، فإن انعدام السبل إلى التكنولوجيات السليمة بيئيا يجعل من الصعب على البلدان النامية أن تحد من تدهور البيئة. وعليه فإنه يتعين النظر إلى اتساق السياسات من خلال نسيج أوسع من الضرورات التجارية والمالية والاجتماعية والبيئية.

جيم - تشعبات العولمة الأخرى

٢٣ - رغم أن التجارة والمالية هما المجالان الرئيسيان اللذان تتضح فيهما ظاهرة العولمة بأجلى صورها، ثمة مجالات أخرى أيضا تخضع للتحويل بفضل هذه العولمة المتواصلة. ومن تلك المجالات الانتشار الأوسع للأفكار والثقافات وطرق العيش الذي قد يؤدي إلى فقدان التنوع الثقافي. وهناك صفات هامة أخرى يتسم العالم الاقتصادي المعولم تشمل ظواهر مترابطة فيما بينها يذكر منها على سبيل المثال لا الحصر أنماط جديدة لهجرة العمال وتحديات وفرص جديدة في مجال الصحة، من ناحية، وفرص جديدة لتنامي الأنشطة الإجرامية عن طريق الجريمة المنظمة مثل الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، من الناحية السلبية.

٢٤ - لعل الحافز الأهم على توسيع نطاق العولمة أو المسهل لتلك العملية يكمن في نشر تكنولوجيا المعلومات. ويتجلى هذا بصفة خاصة في عمليات الأسواق المالية حيث أصبحت سرعة تكنولوجيا المعلومات ونوعيتها وأدائها وموثوقيتها تمثل ركنا أساسيا في نجاح السوق. لكنها تمثل أيضا أحد العوامل الرئيسية في غالبية المظاهر الأخرى للعولمة. وقد أكد المجلس الاقتصادي والاجتماعي على أهمية تكنولوجيا المعلومات باعتماده لها لتكون موضوع البحث في جزئه الرفيع المستوى الذي سيعقد في عام ٢٠٠٠.

٢٥ - ومن الأهمية بمكان بالنسبة لأي بلد كان أن يشارك مشاركة كاملة وفعالة في شبكة المعلومات العالمية الوليدة كيما ينتفع من العولمة ويتجنب التهميش. وتعتبر جميع البلدان النامية حاليا متخلفة عن الركب السائر في هذا المضمار. وتزيد هذه الفجوة اتساعا بصورة متسارعة مع تطور تكنولوجيا المعلومات بالوتيرة المحمومة الراهنة. وعلى الرغم من وجود طاقات كامنة في العديد من البلدان النامية تتمثل في رأسمالها البشري الملائم، وبخاصة في مجال تطوير برامج الحاسوب و/أو في منشآت الصناعات التحويلية القائمة، فإن الجهود المحلية لوحدها غير كافية بالنسبة لغالبيتها.

٢٦ - ولا بد لأي بلد يحاول الاندماج بشكل أوثق في الشبكات الصناعية والتجارية الدولية في توظيف أموال في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات على سبيل الأولوية. وفي استطاعة الأمم المتحدة أن تساعد الحكومات، في هذا السياق، بتعريفها على أرخص أشكال تكنولوجيا المعلومات وأسهلها استعمالا. فثمة مقدار كبير من قدرات المعلومات والاتصالات المنخفضة التكاليف ومن المحتمل أن تكسب البلدان من الفرص التي توفرها لها تكنولوجيا المعلومات. وإن تطبيق تكنولوجيات المعلومات الجديدة انتقائيا يمكن أن يسهل إمكانية الانتفاع من مجموعة متنوعة من التطورات التكنولوجية التي تستطيع البلدان النامية استخدامها.

٢٧ - ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأغلبية الساحقة من التكنولوجيا الجديدة مملوكة ملكية خاصة، ومجسدة في المنتجات والعمليات التي طورتها الشركات الخاصة في البلدان المتقدمة النمو. والحصول على تلك التكنولوجيات باهظ التكاليف. وعلاوة على ذلك، فإن البروتوكولات التي تنظم استخدام التكنولوجيا

بل تنظم حيازتها أيضا تتسم بطابع تقييدي بحث وهذا يعني أن تظل مقتصرة على استخدام معين وغير منتشرة على نطاق واسع في باقي فروع الاقتصاد.

٢٨ - وإن توظيف أموال في تكنولوجيات جديدة أو حيازتها، مهما كان ضروريا للاندماج في الاقتصاد العالمي، لا يمكن أن ينجح ما لم تتوفر في البلد القاعدة الأساسية من الموارد البشرية. ولهذا، فإن تهيئة الظروف الملائمة لتطوير التكنولوجيا وابتكارها وتطبيقها على نطاق واسع في البلدان النامية تتوقف في نهاية المطاف على تنمية الموارد البشرية فيها. وهذه المسألة لا يمكن تداركها بمجرد سد النقص في مهارات معينة. وإنما برفع مستوى الموارد البشرية في جميع المهارات على اختلاف أشكالها في الاقتصاد. ومن المهم الإشارة إلى أن الفروق في الانتاجية بين بلد وآخر التي لوحظت خلال مقارنات الإنتاجية الشاملة لعدة أقطار بررت على أساس اختلاف مستويات تعليم ومهارات قوتها العاملة. وتعيش البلدان التي تسود فيها مستويات متدنية من الإلمام بالقراءة والكتابة ونسب منخفضة للالتحاق بالمدارس الثانوية في ظروف معوقة جدا. ومن المعوقات السائدة في كثير من البلدان نظام التعليم نفسه الذي يفتقر إلى الموارد البشرية اللازمة لتوفير التعليم إلى شريحة كبيرة من السكان. ويتعين العثور على موارد كبيرة وتوجيهها للتغلب على أوجه القصور في تنمية الموارد البشرية التي كشفتها العولمة للعيان.

٢٩ - والعولمة هي التي جعلت تطوير الموارد البشرية ضرورة حتمية أكثر من أي وقت مضى لأنه لا يمكن جني منافع من وراء المشاركة في الأسواق العالمية ما لم يكن لدى البلد قوة عاملة جيدة التعليم وقادرة على تكييف مهاراتها بسرعة للاستجابة للمطالب المتغيرة للسوق العالمية.

٣٠ - وفي الوقت نفسه، أبرزت العولمة بوضوح تفاوت التنمية عبر البلدان وفيما بينها مما أفضى إلى ضغوط كبيرة دفعت اليد العاملة إلى التحرك عبر الحدود وتناولت بدورها إلى حد ما، مسألة تنمية الموارد البشرية، واتخذ بعض تلك التحركات شكل "هجرة الأدمغة" التقليدي المتمثل في ارتحال العمال المهرة نسبيا إلى البلدان ذات الاقتصادات المتقدمة النمو. واتخذ شطر كبير منها في الآونة الأخيرة شكل انتقال عمال ذوي مهارات بسيطة بل عمال غير مهرة بصورة غير قانونية أحيانا إلى البلدان المجاورة التي تتنامى اقتصاداتها بوتيرة أسرع وتعرض بالتالي أجورا أعلى لمهارات بسيطة نسبيا.

٣١ - إن تدفق اليد العاملة بين البلدان مفيد، من حيث المبدأ، لجميع البلدان من الناحية الاقتصادية. لكن انتقال اليد العاملة يشير غالبا مسائل سياسية واجتماعية في حين يرحب بانتقال السلع ورؤوس الأموال دون قيود وبلا سؤال أو جواب. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف أنه لا يمكن القضاء على الهجرة قضاء مبرما أو حتى السيطرة عليها سيطرة كاملة. ومن المرجح أن تزداد الضغوط الداعية إلى الهجرة، في واقع الأمر، مع تزايد العولمة. ويكمن التحدي في معالجتها في السياق الأوسع لاستجابة متسقة في منظور إنمائي.

٣٢ - ورغم أن التطورات الضخمة التي حصلت في ميدان تكنولوجيا المعلومات قامت ولا تزال تقوم بدور رئيسي في عولمة الأسواق وفتح الحدود، فإن قوى العولمة نفسها تلك فاقت الظواهر الشريرة القائمة

والمشاكل المترابطة المتمثلة في الجريمة المنظمة وتعاطي المخدرات وغسيل الأموال والفساد. ومن الواضح أن العولمة وفرت المناخ المواتي لاكتساب الأنشطة الإجرامية طابعا دوليا متزايدا.

٣٣ - وهناك ترابط منحرف بين غسيل الأموال والعولمة: فقد فتحت العولمة أبوابا جديدة لغسيل الأرباح غير المشروعة وأثر غسيل الأموال في الوقت نفسه على تنمية أسواق حرة وتنافسية. وفتحت كذلك قنوات عديدة منها، على سبيل المثال: عدم وجود قيود على انتقال العملات عبر الحدود؛ وتدفق رؤوس الأموال بمقادير كبيرة وفورية على الصعيد الدولي على نحو بات يصعب فيه تمييز المعاملات المشبوهة؛ واعتماد الاقتصادات الدولار عملة لعملياتها الأمر الذي يسر تداول العملات النقدية الوسخة؛ وتكاثر إنشاء خدمات مالية خارجية لاجتذاب استثمارات أجنبية.

٣٤ - ويؤدي غسيل الأموال أيضا إلى تقويض الجهود الدولية الرامية إلى إقامة أسواق حرة وتنافسية والمؤدية بالتالي إلى تحرير التجارة لأنه يشوه أداء الأسواق لوظائفها: فمعاملات غسيل الأموال تزيد الطلب على العملة النقدية وتحدث تقلبات في أسعار الصرف وتخلق منافسة غير منصفة؛ وتضر بمصادقية الأسواق المالية وتزعزع بالتالي استقرارها.

٣٥ - وطيلة العقد الماضي أو نحو ذلك، ارتبط غسيل الأموال بعرى وثيقة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والنساء والأطفال وأسفر ذلك عن تجارة ضخمة لم ينجُ أي بلد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية والصحية ومظاهرها الإجرامية. وأدت الأرباح غير المشروعة الناشئة عن بيع المخدرات إلى إقامة اقتصاد الجريمة المنظمة العامل بمئات البلايين من الدولارات، وهو اقتصاد لا يهدد مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في كثير من البلدان فحسب وإنما يهدد استقرار الاقتصاد العالمي أيضا.

رابعاً - تشجيع الوصول إلى تفاهم عالمي

٣٦ - تمثل الآثار المترتبة على تكثيف تدفقات رؤوس الأموال والسلع والأفكار والأشخاص على الصعيد العالمي أحد أوجه الاهتمام الرئيسية للحوار الدائر على الصعيدين الوطني والدولي حول السياسة الإنمائية. وتحاول البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء البحث عن سبل لجني المنافع المتأتية من زيادة التكامل ولإنجاح أسلوب الانفتاح مع النظر في الوقت نفسه بإمكانية تقليل المخاطر بالنسبة لاقتصاداتها وشعوبها.

٣٧ - وأفضى الحوار الرفيع المستوى الذي جرى في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ إلى تقارب مشجع للأفكار حول عدد من المسائل المتعلقة بطبيعة الظاهرة (انظر الوثيقة A/53/529):

(أ) إن العولمة عملية لا رجعة فيها، وليست خيارا. وهي قوة إيجابية لكنها أيضا قوة عمياء، ولذلك يلزم تسخيرها بعناية؛

(ب) إن الجهود الوطنية المبذولة لمواجهة تحديات العولمة، ولا سيما في مجال بناء المؤسسات، ضرورية ولكنها ليست كافية، فالعمل العالمي النطاق الذي تشترك فيه مؤسسات متعددة الأطراف، فضلا عن اقتصادات العالم الرائدة هو أمر حتمي؛

(ج) إن من الضروري تخطي الأمر الواقع، ولا سيما باستعراض وإصلاح الأسلوب المستخدم حاليا في بناء النظام المالي الدولي لتعزيز شفافيته ودرجة المساءلة فيه وطابعه القائم على المشاركة؛

(د) إن العولمة عملية متعددة الجوانب تنطوي على جهات فاعلة عديدة. ولمعالجة مسألتها الشمول والاشتراك معالجة فعالة، لا بد من تعزيز قواعد آداب مدنية عالمية بغية صياغة قواعد تضمن فوائد العولمة للجميع، بمن فيهم المهمشون حاليا؛

(هـ) إن الأمم المتحدة توفر بحكم طابعها العالمي وولاياتها الواسعة النطاق إطارا فريدا يسمح بتحديد المبادئ والقواعد الضرورية لتسخير إمكانات العولمة والتشجيع على إجراء حوار شامل بشأن العولمة يدور حول مفهوم "تدبير شؤون البيت العالمي".

٣٨ - ورغم وجود اعتراف عام بما تنطوي عليه العولمة من إمكانيات إيجابية هائلة لدفع خطة التنمية قُدما فقد أولي اهتمام بالغ في المناقشة الدولية لمسألة تهميش البلدان وفئات البشر داخل البلدان ولمسألتها اللاتماثل وعد الإنصاف. وستكون استدامة العولمة صعبة وبعيدة المنال طالما ظلت شرائح كبيرة من البشر محرومة من ثمارها. وفي ظل الظروف الراهنة، تعتبر كفة الخسائر الناجمة عن العولمة بالنسبة لعدد كبير من البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية راجحة لغاية الآن على كفة الفوائد المتأتية منها. وغالبا ما تتخطى تدفقات رؤوس الأموال البلدان التي هي بحاجة ماسة إلى التجارة والاستثمار والنمو المتولدة عن العولمة ولا تزال تقهقر حصة تلك البلدان في التجارة العالمية. ولا تزال البلدان الصغيرة والمعزولة مثل البلدان الجزرية، أو الاقتصادات ذات الإمكانيات الإنتاجية المحدودة نسبيا مثل العديد من الاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية، أو الاقتصادات ذات القدرة المحدودة على تنمية الموارد البشرية مثل أقل البلدان نمواً مكبلة بشدة من ناحية قدرتها على جني فوائد من وراء اقتصاد عالمي معولم. وكل ما جنته من العولمة، إن كان هناك شيء تجنيه منها أصلا، هو كشف عيوبها الهيكلية جهارا على الملأ.

٣٩ - وبات من المعترف به على نطاق واسع الآن أن العولمة المدفوعة بعوامل السوق لن تضمن الانصاف ولا التقدم الاجتماعي بحد ذاتها. ولقد رافقها في السنوات الأخيرة في الواقع تفاوت متزايد داخل البلدان وفيما بينها، وارتفاع مستمر في عدد الناس الذين يعيشون في حالة فقر. وإن عدم التماثل في توزيع المنافع والمخاطر الناجمة عن العولمة يبرر إبرام "عقد اجتماعي" عالمي بين البلدان النامية والمتقدمة النمو يقوم على التضامن الحقيقي وتقاسم المسؤوليات وبمشاركة فعالة من الجهات الفاعلة غير الحكومية بهدف إنشاء نظام دولي قائم على قواعد محددة تستطيع فيه سائر البلدان الانتفاع على الوجه الأكمل من العملية وتعترف فيه البلدان الأقوى بالقيود المكبل للبلدان الأضعف، وتحترمها.

٤٠ - وتتطلب العولمة من جميع البلدان التحلي بقدر أكبر من المسؤولية. فبالنسبة للبلدان النامية سيفضي بها الاندماج في اقتصاد عالمي معولم وشديد التنافس إلى مواجهة العديد من التحديات الجديدة: إنشاء إطار اقتصاد كلي سليم والمحافظة عليه، وإيجاد مناخ مفتوح وموات ومستقر على نحو ملائم لتدفقات التجارة والاستثمار، وبناء هياكل أساسية ومؤسسات اقتصادية واجتماعية ترسي شبكة أمان اجتماعية، وبذل جهود متواصلة لتحسين كفاءة ومرونة اقتصاداتها من خلال تنمية الموارد البشرية باستمرار وزيادة فعالية وظيفة الحكم وبنائها على المشاركة وإخضاعها للمساءلة.

٤١ - وبينما تدرك غالبية البلدان النامية مسؤوليتها الرئيسية في الاضطلاع بتلك المهام فإن قلة منها تستطيع تحقيقها بنجاح بدون مساعدة دولية ومناخ خارجي موات أفضل. وتقر البلدان المتقدمة النمو تقليدياً بالحاجة إلى توفير مساعدة من ذلك القبيل وتهيئة مناخ عالمي داعم. بل تقع على عاتقها مسؤولية أكبر للقيام بذلك في عصر العولمة لا بدواعي التضامن فحسب وإنما بدواعي مصلحتها المتمثلة في إيجاد ظروف مستقرة لا تستطيع العولمة البقاء بدونها. وعلاوة على ذلك، فإن العولمة ولئن كانت عملية مدفوعة بعوامل السوق والتكنولوجيا، فهي غالباً ما تنشر نفوذ البلدان المتقدمة النمو في الاقتصاد العالمي ويتجلى هذا في ملكيتها لمعظم الشركات وتدفقات رأس المال التي تشكل قوام العولمة وأدواتها. وسياساتها في مجالات الاقتصاد الكلي والتجارة وأسعار الصرف لا تؤثر تأثيراً قاطعاً على الاقتصاد العالمي فحسب وإنما هي التي تضع أيضاً الأنظمة والمعايير والقواعد لسلوك الشركات ولأداء أسواقها المالية لوظائفها وعليه، فإن ممارسة نفوذ أوسع تستتبع تحمل مسؤولية أكبر.

٤٢ - وفي مناخ سوق عالمية متكاملة، يتعين على البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء أن تقبل تحمل قدر أكبر من المسؤولية والشفافية والمساءلة في عملية صنع سياساتها. فعولمة الاقتصاد تنطوي ضمناً على عولمة المسؤولية والقدرة على الاستجابة. لكن الحكومات لوحدها، أو حتى لو كانت مجتمعة، لا تستطيع القيام بذلك دون تعاون جهات فاعلة رئيسية في الاقتصاد العالمي من قبيل القطاع الخاص والمجتمع المدني. وعلى القطاع الخاص أن ينظر نظرة بعيدة الأجل ويعترف بالحاجة إلى احترام وتحسين الصالح العام في أثناء سعيه لجني أقصى المكاسب. وفي استطاعة المجتمع المدني أن يساعد في تحديد القيم والمعايير ويقوم بدور المراقب. والمواطنة العالمية الصالحة تملي على كل طرف أو جهة فاعلة الاعتراف بمسؤوليته والاضطلاع بها. وهذا يمثل جوهر التفاهم العالمي الأفضل.

٤٣ - وينبغي أن تتمثل ميزة هذا التفاهم الرئيسية في مجموعة من الأهداف المشتركة وفي رؤية موحدة للنمو والتنمية الشاملين اللذين يعودان بالفائدة على جميع البلدان وجميع الشعوب. ومن الضروري أن يبذل أعضاء المجتمع الدولي جهوداً مشتركة كلى ترمي إلى استنباط قواعد "العولمة ذات مضمون إنساني" تدعم التنمية البشرية وتحسن رفاه الإنسان. ولا بد أن تركز الاستجابات المشتركة على التطلعات الأعم لمجتمعنا العالمي وعلى الأمم المتحدة أن تقوم بدورها القيادي الإرشادي في تلك العولمة.

٤٤ - وقد شهدت السنوات الأخيرة تغيرات إيجابية في ديناميات الحوار بشأن التنمية ومغزاة. وتشكل توافق في الآراء حول مجموعة من أهداف التنمية في المؤتمرات الرئيسية التي عقدتها الأمم المتحدة في التسعينات. وأفضى النجاح في اعتماد "خطة التنمية"، والنهج الجاد والبناء الذي اتسمت به الأعمال التحضيرية للاجتماع الرفيع المستوى المعني بالتمويل لأغراض التنمية، والشراكة الاستراتيجية المتنامية بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز، وقبول الدول الأعضاء، عموماً لضرورة إشراك القطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية، إلى تهيئة ظروف مواتية لإرساء الحوار بشأن التنمية بقوة على قاعدة المصالح المتبادلة والاعتراف بحتمية الانصاف والنهج التعاونية لحل المشاكل.

٤٥ - وبغية استنباط استجابة فعالة وشاملة للتحديات العولمة، لا بد للدول الأعضاء من الوصول إلى تفاهم واتفاق حول العديد من الأسئلة الهامة التي تشمل، على سبيل المثال: ما هي العوامل الجديدة التي ترسم شكل البيئة العالمية التي تعمل الأمم المتحدة في إطارها؟ وما هي المهام الجديدة التي تواجه الأمم المتحدة؟ وما هي الأساليب الجديدة التي يمكن استحداثها لتناول تلك المهام؟ وما هي الأهداف التقليدية للأمم المتحدة التي بات من الصعب تحقيقها في ظل البيئة الجديدة التي خلقتها العولمة والترابط؟ وما هي أدوات السياسة العامة التي لم تعد صالحة للعمل؟ ولماذا؟ وما هي السبل المبتكرة للاستجابة للتحديات القديمة والجديدة؟ وكيف تتطور مجموعة الجهات الفاعلة والشركاء في التنمية؟ ومن المهم تحديد جوانب ظاهرة العولمة الضخمة المتعددة الوجوه التي تؤثر على السياسات والأنشطة الإنمائية تأثيراً مباشراً وحيوياً أكثر من أي شيء آخر.

٤٦ - ومن الضروري معالجة تلك الأسئلة وأمثالها كجزء لا يتجزأ من الجهد الرامي إلى تحسين قدرة الأمم المتحدة على تحديد وتعزيز العناصر الرئيسية لتفاهم عالمي أفضل يجمع كل الجهات الفاعلة في بوتقة الحوار الجاري ويعزز الوصول توافق في الآراء بعيد الأثر بشأن الإجراءات والسياسات التي يتعين اتباعها على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

خامساً - دور الأمم المتحدة

٤٧ - الأمم المتحدة مؤهلة بشكل فريد للنهوض بأعباء القيادة الإرشادية لـ "العولمة ذات المضمون الإنساني". ويمكنها الاضطلاع بها بالترويج لرؤية أوسع نطاقاً للتنمية البشرية. وكخطوة أولى في هذا الاتجاه، عليها أن تساعد في الاستجابة الفعالة لتوأمي تحديات العولمة وهما: الحاجة إلى زيادة اتساق السياسات وبناء القدرات المؤسسية على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية.

٤٨ - وينطوي هذا بداهة على أن العمل الإنمائي للأمم المتحدة، على المستوى التحليلي والمعياري على السواء، وأنشطتها التنفيذية في حاجة إلى التركيز بشدة على مواجهة تلك التحديات وعمما هو عليه الحال في الوقت الحاضر. وينطوي أيضاً على أن الأمم المتحدة في حاجة إلى العمل بصورة وثيقة للغاية مع الشركاء الرئيسيين - مؤسسات بريتون وودز وسائر مؤسسات المنظومة، وحكومات البلدان المتقدمة النمو

والبلدان النامية على السواء، وقطاع الشركات والقطاع المالي، ومؤسسات المجتمع المدني بصفة عامة - لبناء توافق الآراء اللازم حول الحاجة إلى إجراء تغييرات في السياسات والمؤسسات.

ألف - قواعد اللعبة وبناء القدرات المؤسسية

٤٩ - كما أشير أعلاه، فإن الفوائد المحتملة للعولمة كبيرة، بالرغم من أن بلدانا نامية عديدة لا تزال وستظل في وضع لا يمكنها من المشاركة في هذه الفوائد ما لم يبذل المجتمع الدولي جهدا متضافرا لتيسير اندماجها في الاقتصاد العالمي. والتجارة والتمويل هما أبرز قناتين يجري من خلالهما هذا الاندماج. ولكن مع استناد الاقتصاد العالمي إلى المعرفة بصورة متزايدة، فإن الدراية التكنولوجية، لا سيما تكنولوجيا المعلومات والمهارات البشرية المصاحبة لها، تعتبر أساسية. ومع تنقل السلع والخدمات ورأس المال بسلاسة وطلاقة بصورة متزايدة، فإن تنقلات الأشخاص بين البلدان سيصعب تنظيمها بصورة متزايدة وسيصعب بصورة متزايدة احتواء الجرائم الدولية، كما يتضح من خلال غسيل الأموال.

٥٠ - ويتعين أن تنتقل العبارة الصحيحة "لا يمكن لأي بلد أن ينفرد بذاته" من مجال الشعارات إلى التطبيق العملي. ويعني التطبيق العملي في المقام الأول الاتفاق على "قواعد اللعبة" وبناء قدرة الإشراف المؤسسي، سواء في التجارة، أو التمويل، أو نقل التكنولوجيا، أو الهجرة، أو مكافحة الجريمة عبر الوطنية، لتناول القضايا المثارة في هذا التقرير. والأمم المتحدة هي الهيئة الرفيعة الشأن التي يتعين عليها أن تشرع في إجراء مناقشات بشأن إرساء تلك القواعد والمبادئ والمعايير وبناء توافق في الآراء حول الترتيبات المؤسسية المطلوبة لتطبيقها. ولا يستتبع ذلك أن المنظمة ستعمل في كل حالة على صياغة أو تنفيذ تلك القواعد بصورة فعلية. ففي حالات عديدة سيجري إعدادها والتفاوض بشأنها في محافل أخرى أكثر اتساما بالصفة التقنية. غير أنه لا توجد أي مؤسسة أخرى في وضع أفضل من وضع الأمم المتحدة لتقديم الزخم السياسي وإضفاء الشرعية السياسية على استنباط القواعد والمبادئ والمعايير، لأنها عالمية وديمقراطية في عضويتها ولأنها تضطلع بوظيفة قائمة على المداولة على نطاق واسع تتيح لها أن تنظر في جميع جوانب قضايا التنمية في سياقها السياسي. ومع وضع هذا في الاعتبار، ترمي الملاحظات الواردة أدناه إلى حفز التفكير فيما يتعلق بالاتجاهات التي يمكن أن تتبعها الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة.

٥١ - ويمكن للجمعية العامة أن تشجع التفكير العميق فيما يتعلق بالتوجيه الاقتصادي العالمي في سياق العولمة. وفيما يتعلق باتساق السياسات وبناء القدرات المؤسسية، فإن اجتماعات الجمعية العامة رفيعة المستوى نصف السنوية بشأن تجديد الحوار تتيح فرصة هامة لإجراء حوار على نطاق واسع بشأن هذه المسائل. ويمكن استخدام المواضيع والمسائل المحددة في تقرير الأمين العام عن تجديد الحوار (A/50/480 و A/52/425) كإطار مرجعي لتحديد هيكل الحوار للجولات الثلاث أو الأربع المقبلة. وبالمثل، فإنه ينبغي استغلال الأحداث الرئيسية، مثل تمويل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة العاشر للتجارة والتنمية، واستعراضات المؤتمرات العالمية التي تجري كل ٥ سنوات، إذا ما نظر إليها باعتبارها مجموعة من المحافل المترابطة

وليس مجرد أحداث منفصلة، للنهوض بالبرنامج الشامل لتعزيز قدرة التوجيه الاقتصادي. ويمكن للجمعية العامة أيضا أن تشجع المجلس الاقتصادي والاجتماعي على مناقشة إمكانية إنشاء فرقة عمل بشأن هذا الموضوع، مع البلدان النامية والصناعية وممثلي المجتمع المدني. ويمكن أن تركز فرقة العمل هذه على طرق وسبل تعزيز ترابط السياسات والتغيرات المؤسسية ذات الصلة وتقديم تقارير إلى المجلس، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية.

٥٢ - وفي ضوء مهام التنسيق التي يضطلع بها على نطاق المنظومة، فإنه بإمكان المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يقدم مساهمة هامة في تعزيز اتساق السياسات. ولتحقيق هذه الغاية، يمكن تشجيع المجلس على تعميق حوار مع مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ويمكن تشجيع منظومة الأمم المتحدة على وضع استجابات متكاملة للسياسات ومجموعة من الإجراءات المتداعمة لمعالجة مسألة العولمة، استنادا إلى نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية. وينبغي أن يعزز المجلس الزخم الناشئ عن جهوده لتشجيع الاستجابة المتناسقة على نطاق المنظومة لهذه المؤتمرات.

٥٣ - وفيما يتعلق بالتجارة، وبغض النظر عن أن جوانبها التنظيمية تنضوي تحت مظلة منظمة التجارة العالمية، فإنه ينبغي للأمم المتحدة، ولا سيما الأونكتاد، أن تواصل تركيز الاهتمام على المسائل ذات الأهمية من منظور السياسات الإنمائية. وتتصل هذه المسائل بالمصاعب التي لا تزال تواجهها البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان الأفريقية نمواً، في الوصول إلى الأسواق وفي تنويع إنتاجها وصادراتها، وهي المشاكل التي من المحتمل أن تثور عند انتهاء الوصول التفضيلي، وكذلك عدم قدرة البلدان الفقيرة والصغيرة على المشاركة بفعالية في المفاوضات المتعددة الأطراف والاستفادة من آليات منظمة التجارة العالمية لتسوية المنازعات.

٥٤ - وعقب اعتماد المجلس في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨ للبلاغ الوزاري المتعلق بالوصول إلى الأسواق، فإنه يمكن للجمعية العامة أن تشجع مواصلة البلدان المتقدمة النمو والنامية لتعميق تحرير التجارة، لا سيما في قطاعات التصدير الهامة بالنسبة للبلدان النامية. ويمكن أيضا النظر في وضع ترتيبات مناسبة للمشاورات بين المجلس ومجلس منظمة التجارة العالمية لدراسة أفضل السبل لإدماج المنظور الإنمائي في مجال التجارة، ويمكن أيضا النظر في إنشاء مرفق مستقل للمساعدة القانونية ومكتب لأمين المظالم لدعم البلدان النامية في منظمة التجارة العالمية^(١). وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩، سينعقد المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية ومن المحتمل أنه سيشعر في إجراء جولة ثالثة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وقد تود الجمعية العامة تبني فكرة تحويل هذه الجولة إلى "جولة إنمائية" وتعزيزها. وفي هذا الصدد، من المحتمل تنظيم اجتماع استشاري بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية في أعقاب اجتماع سياتل الوزاري لمنظمة التجارة العالمية.

٥٥ - وفيما يتعلق بالتدفقات المالية وفي ضوء الأزمة الآسيوية الأخيرة، قدم عدد من المقترحات بالفعل لتنظيمها بفعالية أكبر. ويعتبر تطوير نظم الإنذار المبكر، وتعزيز الترتيبات المؤسسية لرصد التدفقات

المالية وتنظيمها في الوقت المناسب، وتعزيز التعاون المالي الإقليمي بعض المسائل التي ستجري بشأنها مناقشة دولية مفتوحة، وهي المناقشة التي يمكن أن تسهم فيها الأمم المتحدة مساهمة كبيرة.

٥٦ - ويتسم العمل الدولي لإدارة الأزمات وحالة عدم الاستقرار المالي وتلافيها بالأهمية. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الاهتمام للاقتراح المقدم في "تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩" بأن ينظر المجلس، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي في تكليف إحدى الجهات بإجراء دراسة دولية بشأن الفجوات التنظيمية، لا سيما فيما يتعلق بالقروض المصرفية القصيرة الأجل، وتدفعات الحافظات المالية القابلة للانعكاس، وأنشطة صناديق تغطية العمليات الآجلة. وينبغي للمجتمع الدولي أيضاً أن يتابع التفكير بشأن كيفية تحسين المؤسسات من أجل الإنذار المبكر وإدارة الأزمات. وبالرغم من أنه قدمت مقترحات عديدة لتحقيق هذه الغاية، مثل تلك المتعلقة بالمقرض الأخير أو منح سلطة صنع القرارات للجنة المؤقتة لصندوق النقد الدولي، وكانت النتائج حتى الآن محدودة.

٥٧ - ومالت جميع المبادرات التي اتخذت في هذا الميدان الحيوي حتى الآن، سواء كانت على مستوى مجموعة الدول السبع أو مجموعة الدول الـ ٢٢، إلى استبعاد مشاركة البلدان النامية أو الحد منها. ويضم منتدى الاستقرار المالي، الذي أنشئ في مصرف التسويات الدولية لبحث المسائل الناشئة عن الأزمات، البلدان النامية، ولكن فقط من خلال مشاركتها في أفرقة العمل المخصصة. وينبغي استنباط الطرق التي تكفل مشاركة أكثر اتساماً بالصيغة الرسمية والمؤسسية للبلدان النامية في هيئات مثل مصرف التسويات الدولية للنظر في المسائل المتعلقة بإصلاح النظام المالي الدولي. وفي الواقع، فإنه ينبغي للأمم المتحدة ذاتها أن تسعى للإسهام في الاتجاه الذي سيتخذه هذا الإصلاح. وينبغي اعتبار الاجتماع الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز فرصة هامة لصانعي السياسات لمعالجة الحاجة إلى اتساق سياسات التعاون المالي والاقتصادي الكلي والإنمائي وإلى إطلاق أفكار ومبادرات جديدة.

٥٨ - وينبغي أن يكون تقليل الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة وكذلك بين الأشخاص الأغنياء والفقراء داخل البلدان هدفاً أكبر، يشتمل على أهداف وغايات عديدة جرى الاتفاق عليها في المؤتمرات العالمية في التسعينات. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يركز، في سياق استعراضه لمتابعة المؤتمرات العالمية على رصد تحقيق هذا الهدف، وذلك بالتشاور مع مؤسسات بريتون وودز.

٥٩ - وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تشجيع ومساعدة الحكومات في وضع سياسات اجتماعية جديدة تتكيف بصورة أفضل مع الحقائق الجديدة للاقتصاد العالمي، ولا سيما معالجة البطالة في أسواق العمل المتغيرة، وتعزيز إعادة التوزيع، والخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي. وتعتبر المبادرة التي اتخذتها لجنة التنمية بالبنك الدولي لمطالبة الأمم المتحدة بوضع وصقل المبادئ والممارسة الجيدة في مجال السياسة الاجتماعية، وكذلك العمل الجاري في لجنة التنمية الاجتماعية من الأمور ذات الصلة الوثيقة بهذا الشأن.

٦٠ - ويتولى البلاغ الوزاري المعنون "دور العمالة والعمل في القضاء على الفقر: النهوض بالمرأة وتمكينها"، الذي اعتمده المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٩، بنجاح دمج أهداف العمالة ونوع الجنس والقضاء على الفقر في إطار متسق للسياسات. وقد ترحب الجمعية العامة بالبلاغ الوزاري للمجلس وتدعو الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة إلى تنفيذه.

٦١ - وفيما يتعلق بالتكنولوجيا، يتعين أن تواصل الأمم المتحدة الحث على تهيئة الظروف الدولية لتحسين وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا ونقلها، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لاتفاق حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، وزيادة القدرات الوطنية لتطوير التكنولوجيا ونشرها، على سبيل المثال من خلال نظم التدريب التي تتيح الفرص للعمال لتجديد مهاراتهم ورفع مستواها.

٦٢ - وهناك حاجة أيضا إلى عمل جماهيري أقوى لدعم تطوير تكنولوجيات جديدة للتنمية البشرية والقضاء على الفقر، ويمكن أن يبحث المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠، عند النظر في دور تكنولوجيا المعلومات، في سبل كفاءة معالجة مصالح البلدان النامية في المقررات المتعلقة بالاتصالات العالمية ولا سيما شبكة الانترنت وإدارتها. ويمكن أيضا أن ينظر في البدء في تنفيذ برنامج دولي لدعم الاستثمار العام في التكنولوجيات للوفاء باحتياجات الفقراء والبلدان الفقيرة، استنادا إلى نموذج الفريق الاستشاري المعني بالبحوث الزراعية الدولية، كما هو مقترح في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩".

٦٣ - ويتسم بناء القدرات الوطنية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات بأهمية خاصة. غير أنه لا يمكن تحقيق هذا دون مساعدة دولية. وتقتصر هذه المساعدة حاليا، في معظم الحالات، على تقديم المكونات المادية والتدريب ذي الصلة. وبغية الحصول على أثر أكبر من الأثر الجزئي والقصير الأمد، يلزم أن تلتزم عملية بناء القدرات في المقام الأول بمشاركة فعالة - في وضع السياسات وكذلك في تنفيذها وتمويلها - من دوائر قطاع الأعمال الدولي، ولا سيما صناعات الاتصالات السلكية واللاسلكية والالكترونيات والحواسيب. وثانيا، يتعين أن تستند إلى إطار متفق عليه للسياسات على الصعيد الحكومي الدولي. وثالثا، ينبغي أن تشمل على عنصر هام للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. ورابعا، يتعين مناشدة المنظمات غير الحكومية، على وجه الخصوص، لحشد المتطوعين لبرنامج التدريب المستمر/ العمليات الميدانية.

٦٤ - وفي هذا الصدد، واستنادا إلى مبادرة عام ٢٠٠٠ الناجحة في الأمم المتحدة، فإن الجمعية العامة قد تطلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينظر في الجزء الرفيع المستوى من دورته الموضوعية لعام ٢٠٠٠ في إمكانية إنشاء فريق يضم ممثلين للحكومات الوطنية، ودوائر قطاع الأعمال العالمي، ومنظومة الأمم المتحدة (بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز)، والوكالات الإنمائية غير التابعة للأمم المتحدة، والمنظمات الإقليمية/الأقليمية والمنظمات غير الحكومية للاضطلاع بجهد عالمي لتعزيز إدماج البلدان النامية في شبكة المعلومات العالمية الناشئة. وسيكلف الفريق بوضع هذا البرنامج وإرساء المبادئ التوجيهية للسياسات التي ترمي إلى كفاءة تدأب أنشطة الجماعات التأسيسية، واستدامة وشمول تغطية البرنامج.

٦٥ - وينبغي مع ذلك أن يمتد نطاق المشاركة مع الجهات الفاعلة غير الحكومية خارج نطاق المسائل التكنولوجية. وبسبب تزايد الدور الذي تضطلع به هذه الجهات الفاعلة في مجال السياسة العامة، مثل الشركات الخاصة وكذلك المنظمات غير الحكومية والعناصر الأخرى للمجتمع المدني، فإن استجابة الأمم المتحدة لتحديات العولمة يتعين أن تنطوي على بناء شراكات جديدة مع هذه الجماعات. وفي هذا السياق، فإن تنفيذ مبادرة الأمين العام المعروفة باسم (مبادرة دافوس) سيكون مفيداً.

٦٦ - ولمكافحة هذه الظواهر السلبية مثل المخدرات، والجريمة المنظمة، وغسيل الأموال، وثمة مجالات جلية تحتاج إلى مبادرات الأمم المتحدة وإجراءاتها الجارية تتمثل في تعزيز التعاون الدولي عن طريق تضافر الجهود الوطنية، واعتماد قواعد متعددة الأطراف ومدونات دولية لقواعد السلوك، حسب الاقتضاء، وتطوير التعاون الإقليمي أو دون الإقليمي المتعدد الأطراف، كلما كان ذلك ملائماً. وفي الواقع، يمكن بل ينبغي للأمم المتحدة أن تضطلع بدور رئيسي في جميع هذه المسائل، عن طريق تحديد المشاكل التي تحتاج إلى معالجة من ناحية عن طريق استنباط الحلول التي يمكن تنفيذها عن طريق التعاون المعزز فيما بين البلدان، من ناحية أخرى.

باء - الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية

١' تعزيز القدرات الوطنية على إدارة العولمة

٦٧ - تدعم منظومة الأمم المتحدة بطرق عديدة على الصعيد القطري البلدان النامية والاقتصادات التي تمر في مرحلة انتقالية في جهودها الهادفة إلى تعزيز قدراتها على إدارة الآثار الإيجابية والسلبية للعولمة والاعتماد المتبادل. إن التحدي الذي تواجهه الأنشطة التنفيذية للمنظومة هو القدرة على التطور والتكيف من أجل الاستجابة للمطلب الجديد الوارد من البلدان الراغبة في الاستفادة على نحو أكبر من الفرص الجديدة التي يتيحها نمو التجارة، وتدفقات رؤوس الأموال والتقدم التقني.

٦٨ - وعلى الرغم من أن البلدان نفسها وحكوماتها وشعوبها مسؤولة بالدرجة الأولى عن تحديد سبل العمل الكفيلة بمعالجة هذه المسائل على الصعيد القطري، فإن للتعاون الدولي دوراً هاماً في هذا المضمار. وينبغي النظر إلى إسهام منظومة الأمم المتحدة وإلى الجهود الأخرى التي يبذلها المجتمع الدولي كدعم للجهود الوطنية.

٦٩ - وتساعد الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة البلدان في السعي لبلوغ أهدافها الوطنية في إطار التنمية البشرية المستدامة التي تشكل خير استجابة لتحديات العولمة والاعتماد المتبادل. وفي هذا السياق، ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي للأنشطة التنفيذية الإسهام في تحسين القدرات الوطنية على الاستفادة من النتائج الإيجابية للعولمة والتصدي لآثارها السلبية. وتحقيقاً لهذا الغرض، ينبغي زيادة التركيز على سبل تحقيق الأهداف التالية، في جملة أهداف أخرى:

(أ) المساعدة على وضع إطار سياسات متسق ومتكامل يشمل جانب الاقتصاد الكلي والجوانب المالية والاجتماعية والبيئية؛

(ب) المساعدة على تنمية الموارد البشرية؛

(ج) تهيئة بيئة مواتية لتوسيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية؛

(د) تنويع الإنتاج المحلي وتجارة الاستيراد والتصدير وتوسيع نطاقهما؛

(هـ) تسهيل نقل التكنولوجيا والاستفادة من منافعها استفادة كاملة.

(و) تعزيز القدرات على إدارة الدين الخارجي؛

(ز) المساعدة على تخفيف وطأة الآثار الاجتماعية السلبية للأزمة الاقتصادية، وبخاصة على الفئات الضعيفة والمعرضة للتأثر.

٧٠ - ويشكل نظام المنسقين المقيمين أداة رئيسية تساعد الأمم المتحدة على القيام بدور الناقل المحايد للحوار في مجال السياسات في البلدان المهمة، تحت قيادة الحكومة. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تدعم البلدان التي تطلب ذلك معتمدة على الأهداف والسياسات الإنمائية التي تم الاتفاق عليها أثناء مؤتمرات الأمم المتحدة الكبرى كمعايير، وذلك عن طريق توفير إطار للدعوة وآليات لربط السياسات والإجراءات المتخذة على الصعد المحلية والإقليمية والعالمية. إن الجهود المتضافرة لمنظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، ينبغي أن تساعد البلدان على تحسين أداء إدارة الاقتصاد الكلي وتحقيق قدر أكبر من الاتساق فيما بين السياسات المؤثرة على الجوانب الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية، وحماية الفئات الأكثر تعرضاً للتأثر، وبذلك يتوفر للبلد المعني فرصة استخدام هذا الدعم لتحقيق أهدافه الوطنية بينما يندمج بطريقة أفضل في الاقتصاد العالمي.

٢٠٠٠ تهيئة بيئة ملائمة للاستثمار

٧١ - إن تهيئة بيئة إيجابية ملائمة للاستثمار الأجنبي والمحلي يمكن أن تساعد على تشجيع نقل التكنولوجيا والمبادرات الهادفة إلى بناء القدرات لتنويع التجارة وتنشيطها. وينبغي أن تدعم الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها المنظومة الإصلاحات الوطنية التي تهيئ بيئة مواتية للاستثمار والأنشطة الاقتصادية الأخرى، عن طريق تحديد التغييرات الضرورية في الأطر التنظيمية ودعم بناء القدرات المؤسسية. وينبغي أن تعزز وتُنسق، بالطرق المناسبة، المبادرات التي تتخذها على المستوى القطري منظمات مثل مؤسسات بريتون وودز، ومركز التجارة الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية

والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية، ومنظمة التجارة العالمية من بين منظمات أخرى، والتي تدعم الإصلاحات الوطنية الهادفة إلى تحسين الإطار القانوني للاستثمار والأنشطة الاقتصادية الأخرى.

٧٢ - ومن المجالات الهامة التي هي بحاجة إلى دعم أفضل من منظومة الأمم المتحدة رفع مستوى معارف وقدرات البلدان النامية على الدخول في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف والاستفادة من آليات تسوية المنازعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. وتشترك منظمات مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التجارة العالمية في برامج مساعدة خاصة في عدة بلدان. وتضطلع هذه المنظمات ببعثات استشارية وبالتدريب، وجلسات توليد الأفكار وحلقات العمل وإنشاء الخدمات الإعلامية على الصعيد الوطني وتوفير الوثائق الرسمية ذات الصلة، التي توفر أحيانا باللغات المحلية. وتدعو الحاجة إلى توسيع حجم ونطاق هذه الأنشطة بشكل كبير، كما تدعو الحاجة إلى تقوية الصلات والتنسيق بين الأنشطة من أجل تعزيز أثرها على بناء القدرات، ولا سيما في البلدان الصغيرة والفقيرة.

٧٣ - وتقوم المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة كذلك بدراسات تحليلية لدعم الجهود الوطنية الهادفة إلى صياغة السياسات التحريرية. وتركز هذه الدراسات على مواضيع مثل الوصول إلى الأسواق، والقدرة التنافسية للصادرات، وديناميات الأنماط التجارية، والشركات عبر الوطنية، ودور الاستثمار المباشر الأجنبي في النهوض بالتنمية المستدامة، وآثار تحرير التجارة على التحديات البيئية، وتنظيم المجتمع التجاري ومباشرة الأعمال الحرة. وتجري دراسة حالات إفرادية باشتراك المجتمع التجاري والمجتمع المدني. ومن المهم مواصلة توسيع هذه الأنشطة وتركيزها بشكل أوضح على الاحتياجات الخاصة لكل بلد بمفرده بحيث تستفيد هذه البلدان استفادة كاملة من عملية العولمة.

٣' تنوع الإنتاج والتجارة ونقل التكنولوجيا

٧٤ - تدعم منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة ومركز التجارة الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ومنظمة التجارة العالمية، وكذلك مؤسسات بريتون وودز، تدعم الجهود الوطنية لتنوع الإنتاج المحلي وأنماط تجارة التصدير والاستيراد. وتوفر للحكومات والرابطات التجارية والشركات خدمات استشارية موضوعية. وهذه الأنشطة ذات نطاق واسع يتراوح بين إنشاء شبكات للتوزيع والإدارة المالية من ناحية والتحديث والتجديد التكنولوجيين من ناحية أخرى، عن طريق اكتشاف أسواق جديدة أو التعرف على إمكانات جديدة في الأسواق القديمة، وأحيانا ارتقاء سلم النوعية والوصول إلى قطاعات جديدة من أسواق التصدير.

٧٥ - وقد تمت حديثا في هذا المجال محاولة انتهاز سبل أكثر مواءمة وتنسيقا بين مختلف المنظمات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة باتجاه أقل البلدان نموا من خلال "الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة الذي يشمل بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نموا في تجارتها

وأنشطتها المتصلة بالتجارة" (الإطار المتكامل). وتشارك ست منظمات في البرنامج المشترك الذي اعتمده الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالمبادرات المتكاملة لتنمية التجارة في أقل البلدان نمواً في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وهذه المنظمات هي صندوق النقد الدولي ومركز التجارة الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية. ويشارك أربعون بلداً من أقل البلدان نمواً في البرنامج الذي يحتاج إلى الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

٧٦ - ومن الجوانب الأساسية للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية تسهيل نقل التكنولوجيا وزيادة الوصول إلى المعلومات التكنولوجية وإحداث تدفقات للمعلومات على أساس تكنولوجيا رخيصة مستدامة تناسب البلد المعني وإنشاء شبكات معلومات مع المؤسسات والشركات التجارية ذات الصلة. وتشجع منظمات مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، والاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية، ومنظمة التجارة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي، تشجع عدة مبادرات تهدف إلى تكييف التكنولوجيا للظروف المحلية.

٧٧ - بيد أنه تجدر الإشارة إلى أن حجم المساعدة التي تقدمها منظومة الأمم المتحدة في هذه المجالات الأساسية متواضع جداً، نظراً للموارد المحدودة المتاحة لمثل هذه الأنشطة. ويرجع السبب في تخصيص موارد محدودة لمجالات لها علاقة مباشرة بالأبعاد الإيجابية للعولمة إلى الأسباب التالية: (أ) ركود الأموال المخصصة للأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية بصفة عامة؛ (ب) ارتفاع نسبي في نسبة الموارد المخصصة مباشرة للأنشطة المتعلقة بالتنمية البشرية. وتستخدم الموارد الآتية من القطاع الخاص أحياناً للتعويض عن نقص الموارد المتاحة من الهبات. وتساهم الشركات التجارية التي لها اهتمام مباشر في تمويل بعض الأنشطة من مواردها الخاصة، مثلاً عن طريق تقاسم تكاليف التدريب وما إلى ذلك من الأنشطة. ونظراً لاتجاهات الموارد المخصصة للتنمية والطلبات المتنافسة لمواجهة الآثار السلبية للعولمة، يحتمل أن تزداد أهمية مصادر التمويل البديلة في المستقبل.

٧٨ - ويحتمل أن يكون التعاون بين المنظمات الداخلة في المنظومة من السبل الكفيلة بالحد من الآثار السلبية لانخفاض الموارد المتاحة للأنشطة الإنمائية المتعلقة بالأبعاد الإيجابية للعولمة، كما هو الحال في الإطار المتكامل وغيره من البرامج المشتركة، مثل الجهود المشتركة في مجال التجارة بين منظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومركز التجارة الدولي. وبإمكان هذا التعاون أن يساعد على توليد دعم أكبر من البلدان المانحة.

٤' إدارة الديون الخارجية

٧٩ - تتلقى زيادة القدرات على حل مشاكل إدارة الديون الخارجية الدعم من خلال برامج متنوعة للتعاون التقني يساندها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، بالتعاون مع مصارف إقليمية في كثير من الأحيان. ومن ضمن هذه البرامج برامج تعاون

توفر خدمات استشارية لمؤسسات مثل المصارف المركزية ووزارات المالية والوكالات الحكومية المتخصصة المسؤولة عن خدمة الديون الخارجية وإدارتها لتمكينها من زيادة قدرتها المؤسسية على رصد وإدارة خدمة الديون.

٥' الأبعاد الاجتماعية لعمليات العولمة

٨٠ - قد تطلب الاندماج المتزايد للدول النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي تكييفًا هيكليًا وإصلاحات اقتصادية. وهذه الإصلاحات لها تكلفة اجتماعية باهظة في كثير من الأحيان. وكذلك فرضت الأزمات الاقتصادية المتكررة في السنوات القليلة الماضية أعباءً ثقيلة تتحملها الفئات الفقيرة والضعيفة من السكان جزءًا كبيرًا منها. وقد استجابت منظومة الأمم المتحدة بتقديم المعونة الإنسانية وبمساعدة الدول على إقامة شبكات أمان اجتماعي.

٨١ - واستجابة للآزمة الآسيوية، أصدرت لجنة التنسيق الإدارية إعلانًا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ أكدت فيه على أهمية تعزيز الالتزام العالمي لمنظومة الأمم المتحدة بما يلي:

(أ) رصد آثار الأزمة على المجتمعات والأفراد؛

(ب) مساعدةفرادى البلدان على إجراء إصلاحاتها الهيكلية والمؤسسية الضرورية؛

(ج) المساعدة على تقوية أو بناء الخدمات الاجتماعية وفرص الارتزاق وشبكات الأمان الاجتماعي للأشخاص المعدمين؛

(د) تكوين أواصر وثيقة بين الأمم المتحدة والبنك الدولي، بما في ذلك الاستفادة من اقتراح البنك الدولي للعمل معًا بهدف التوصل إلى أطر إنمائية شاملة تحت قيادة حكومة البلد المعني.

٨٢ - وتعمل اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل البرنامجية والتنفيذية ومجموعة الأمم المتحدة الإنمائية على متابعة هذا الالتزام، ويشمل ذلك استخدام الأطر التعاونية مثل التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وتدعو الحاجة إلى تكثيف هذه الجهود المشتركة بطريقة منتظمة وبرؤية واضحة، وكذلك توسيعها لتشمل نهجًا تعاونيًا مع مؤسسات بريتون وودز واللجان الإقليمية ومصارف التنمية الإقليمية.

سادسا - الخلاصة

٨٣ - سوف تظل العولمة وأثرها قضية مركزية على جدول أعمال التنمية في السنوات القادمة. ومما لا شك فيه أن منظومة الأمم المتحدة سوف تلعب دورا مركزيا في التعامل مع قوى العولمة، خاصة - كما يدل على ذلك التقرير الحالي - فيما يتعلق بالتشجيع على زيادة الاتساق في السياسات، بل الأهم من ذلك، على بناء القدرة المؤسسية على جميع المستويات. هذان التحديان التوأمان معقّدان ومتداخلان في أغلب الأحيان. ولكي تعالجهما المنظمة بطريقة مفيدة، من الأهمية بمكان أن تستمر في تحديد القضايا التي لا تصلح للمداولات الحكومية الدولية المنظمة تنظيما أفضل فحسب، بل تؤدي أيضا إلى نتائج ملموسة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية.

الحواشي

(١) انظر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، صفحة ١٠٩ من النص الأصلي.

— — — — —